دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المشاركة السياسية للمرأة الايرانية
المصدر:	شؤون اجتماعية
الناشر:	جمعية الاجتماعيين في الشارقة
المؤلف الرئيسي:	هاشم، عزة جلال
المجلد/العدد:	مج 25, ع 97
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	ربيع
الصفحات:	243 - 249
رقم MD:	194920
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	العالم الاسلامي، المشاركة السياسية، المرأة الايرانية، حقوق المرأة، التنمية الاجتماعية، الثورة الاسلامية، النظم السياسية، الدستور، القوانين والتشريعات، السكان، إيران، محاكم الاسرة، الانتخابات الرئاسية، الازمات الاقتصادية، السلطة التشريعية، العادات والتقاليد، المجتمع المدني، الدورات التدريبية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/194920

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

عروض الكتب

المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية *

تأليف: عزة جلال هاشم

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

حظيت قضية المشاركة السياسية للمرآة بأهمية كبيرة خلال العقود الأخيرة. وأصبحت هذه القضية تثار بشكل مكثف على عدد من المستويات؛ فهي من جهة تطرح في سياق الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين عموماً. ومن جهة ثانية، تطرح مشاركة المرأة سياسياً كجزء من الخطاب الدولي (العولمي) حول المرأة، وذلك ضمن عمليات إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية، أو ما اصطلح على تسميته في وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة »عملية التمكين«. أما من جهة ثالثة، فإن الخطاب النسوي على اختلاف توجهاته وجمهوره يطرح قضية المشاركة السياسية للمرأة أولوية ومدخلاً لعملية التغيير الاجتماعي لصالح المرأة.

وتُدرج المجتمعات في العالمين العربي والإسلامي، بشكل عام، ضمن المناطق التي يتدنى فيها مستوى المشاركة السياسية للمرأة، إلا أن الحالة الإيرانية تطرح نفسها أنموذجاً خاصاً. فقد اتسمت مشاركة المرأة الإيرانية في الثورة الإسلامية في العام 1979، وفي هيكل النظام السياسي الذي تمخضت عنه بالريادية والكثافة. بالإضافة

* ينشر بالتنسيق مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

إلى ذلك، فقد تبلور دور النساء في المجتمع الإيراني قوة مهمة ساهمت في دفع التيار الإصلاحي المساند لقضايا المرأة إلى سدة الحكم في العام 1997.

والواقع أن المشاركة الفاعلة للمرأة الإيرانية في العمل السياسي تستند إلى إرث طويل من مشاركتها في العمل العام، وانسجاماً مع ذلك الإرث جاءت الجمهورية الإسلامية لتؤطر لمشاركة المرأة بالاعتراف بهذا الحق في الدستور والقوانين المختلفة، وبناء على ذلك حضرت المرأة في أغلب مؤسسات النظام الإسلامي، كما كان لها وجودها المؤثر في مؤسسات المجتمع المدني.

إلا أن ثمة معوقات تقف في طريق تحقيق المرأة الإيرانية طموحاتها في مجال المشاركة السياسية؛ أهمها البناء الثقافي القائم، والتقاليد والقيم السلبية الموروثة، المستندة في بعضها إلى فقه ديني تقليدي.

مؤشرات المرأة في إيران

تشكل النساء في إيران ما يزيد على 55٪من إجمالي عدد السكان، أي يزيد عدد النساء في إيران على 40 مليون نسمة، ويبلغ متوسط العمر المتوقع للمرأة في إيران عند الميلاد 70 عاماً، مقارنة بـ 68 عاماً للرجل، وذلك في عام 2002. وكان العمر المتوقع للمرأة، حتى نهاية السبعينيات، 63 عاماً. وقد تحسنت المؤشرات الديمغرافية بفعل تحسن الخدمات الأساسية، وارتفاع الوعي الصحي، لاسيما في الريف الإيراني الذي كانت ترتفع فيه نسبة الوفيات في السابق بفعل الأمراض والتلوث.

وقد أثمر التركيز على تعليم النساء في ظل النظام الإسلامي تطورات ملموسة، فنسبة المتعلمات في بداية الثورة كانت 37٪ من إجمالي عدد النساء، إلا أن تلك النسبة شهدت تصاعداً واضحاً منذ الثمانينيات، مع إنشاء المدارس في القرى، وتسهيل التحاق الفتيات بالجامعات بإنشاء بيوت للطالبات القرويات في المدن تشرف عليها الدولة وتدعمها.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة النساء اللاتي يعرفن القراءة والكتابة ممن تزيد أعمارهن على 15 عاماً بلغ نحو 70.2٪ من إجمالي النساء عام 2001, مقارنة بنحو 83.8٪ بالنسبة إلى الرجال. وتبلغ نسبة الإناث المسجلات في المدارس الابتدائية نحو 98٪ من

إجمالي عدد النساء في سن التسجيل للفترة 2000-2001، ويبلغ معدل الإناث المسجلات في المدارس الثانوية نحو 68٪ من إجمالي النساء في سن التسجيل وذلك في الفترة 1995-1997.

وعلى الرغم من المعطيات الديمغرافية التي تشير إلى أن المرأة في إيران تمثل أكثر من نصف السكان، وعلى الرغم من كل الاستثمارات التي وفرها النظام في مجال التعليم، وما وفره الإطار الدستوري والقانوني من مراعاة لظروف المرأة العاملة الطبيعية أو الاجتماعية والأسرية، فإن مشاركة المرأة في سوق العمل ما تزال ضئيلة. فتشير البيانات المتاحة في هذا السياق إلى أن 15٪ فقط من مجموع الأيدي العاملة في قطاع الصناعة من النساء، وتشارك المرأة بنسبة 23٪ في القطاع الزراعي، وبنسبة 44.5٪ في القطاع الفندقي. واستطاعت المرأة الإيرانية أن تدخل سلك القضاء في العام 1996، من خلال السماح لها بالعمل مستشارة في محاكم الأسرة، بعد طول حرمان من تلك المهنة بسبب فتاوى دينية خلال مدة تزيد على عقد ونصف من عمر الجمهورية الإسلامية.

وعموماً فقد بلغت نسبة النساء العاملات من إجمالي عدد النساء في الفئة العمرية من 15 عاماً إلى 64 عاماً، نحو 32.8٪ وذلك عام 2002، مقارنة بنحو 79.8٪ بالنسبة للرجال في العام نفسه، وبلغت مساهمة المرأة نحو 28.4٪ في قوة العمل الإيرانية الإجمالية التي بلغت نحو 21.1 مليون نسمة عام 2002, علماً بأن المعدل العالمي لمشاركة المرأة في قوة العمل بلغ نحو 40.7٪ في العام نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تضم الدول العربية وإيران وتركيا، تعد في مجموعها أدنى منطقة في العالم في ما يتعلق بمعدل مشاركة المرأة في قوة العمل، حيث بلغ هذا المعدل فيها نحو 28.6٪ عام 2002. ويعتقد المراقبون أن نحو أربعة ملايين امرأة إيرانية سيبحثن عن عمل خلال الأعوام الأربعة المقبلة؛ إذ تعاني إيران ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت إلى 15٪ وفقاً لتقارير رسمية إيرانية عام 2003، مما يفرض عبء توفير مليون وظيفة سنوياً في سوق العمل. وأخذاً في الاعتبار أن أكثر من ربع السكان في إيران يعيشون تحت خط الفقر، ويدخل إلى سوق العمل سنوياً 800 ألف شخص، فإن الأزمة مرشحة للتفاقم.

آما بالنسبة إلى دخل النساء من العمل، فإن الدخل التقديري للمرأة العاملة في إيران، والمحسوب وفقاً لتعادل القوة الشرائية مع الدولار، بلغ 2599 دولاراً في السنة، مقابل 9301 دولار للرجل، وذلك في عام 2001. ويعني ذلك أن متوسط دخل المرأة العاملة لا يتجاوز 27.9٪ من متوسط دخل الرجل العامل في إيران في العام 2001، وهو ما يعكس أن الرجال يحصلون على الوظائف الأعلى أجراً، وبالذات في قطاع النفط، كما يسيطرون على الوظائف العليا عامة؛ لتعود قضية الموروث من التقاليد والثقافة السلبية حول دور المرأة وفعاليتها لتبرز على السطح.

المرأة الإيرانية قوة انتخابية

يبلغ عدد الناخبين في إيران نحو 64 مليون ناخب، تمثل المرأة الإيرانية منهم قرابة النصف، أي ما يفوق 30 مليون ناخبة، وقد شاركت النساء في العملية الانتخابية منذ بدايتها في العام 1979, سواء كناخبات أو كمرشحات، وقد أعرب الخطاب الرسمي وقتها (للخميني تحديداً) عن أن مشاركة النساء في الانتخابات ثمرة «متواضعة» لما بذلنه من جهود وقدمنهن من تضحيات لإنجاح الثورة، وتطبيقاً أيضاً لحق أعطاه الإسلام للمرأة.

كانت نتائج الانتخابات الرئاسية في العام 1997، التي جاءت بالرئيس محمد خاتمي إلى السلطة، دليلاً على الدور المهم للمرأة في الحياة السياسية، فقد كانت من أهم عوامل فوزه، ثم إعادة انتخابه مرة أخرى في العام 2001 لولاية ثانية؛ فما إن أعلنت نتائج الانتخابات واتضح أن الفوز الكاسح لخاتمي تم بأغلبية 70٪ من الناخبين وبتصويت 13 مليون امرأة له، حتى بدأت البرامج الانتخابية المختلفة العناية بإبراز قضايا المرأة ضمن أولوياتها؛ بدايةً من الحريات العامة ومروراً بالقضايا الاجتماعية مثل قوانين الأسرة، ووصولاً إلى زيادة الدور السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة المختلفة.

ولهذا، فقد درجت البرامج السياسية لمرشحي الانتخابات المختلفة منذ عام 1997 على التوجه إلى المرأة كنوع من الإدراك لدورها المؤثر، وبحكم ما تمتلكه من ثقل ديمغرافي أيضاً، فضلاً عن وجودها الكثيف في أغلب المؤسسات الرسمية.

وبدأت الدراسات الأكاديمية تتناول موضوعات المرأة من منطلق أنها قوة ضغط فاعلة

ومؤثرة في المجتمع الإيراني، وتزايدت الجمعيات الداعية إلى تثقيف النساء سياسياً، وتوحيد جهودهن وتكتيلها للمطالبة بالمزيد من الإصلاحات التشريعية، كمؤسسة «حضرة خديجة»، التي نشطت وقت الانتخابات الرئاسية في عامي 1997 و2001، وسعت لعمل تكتل من أصوات النساء خلف خاتمي، بعد رفض المرشحات النساء في جولتي الانتخابات.

وفي العام 2001 صوتت قرابة تسعة ملايين سيدة لخاتمي، ويعد هذا عدداً كبيراً، حتى وإن قل عن العام 1997, ويعود الانخفاض في نسبة من انتخبن خاتمي في ولايته الثانية (من 13 مليون صوت إلى 9 ملايين) إلى الإخفاقات الاقتصادية التي مني بها المشروع الإصلاحي، وإلى تكاتف مؤسسات التيار المحافظ، مخافة أن يخرج بهزيمة كبرى جديدة كما حدث في العام 1997.

المرأة والمؤسسات الرسمية

شهد وجود المرأة الإيرانية في المؤسسات الرسمية حراكاً مستمراً ومتصاعداً، طوال المرحلة التي تلت تأسيس النظام الإسلامي، وشهد هذا الحراك بطئاً في بعض الميادين، لاسيما تلك المرتبطة بالمجالس التشريعية المنتخبة. فسيطرة الاتجاهات المحافظة على مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) طوال الثمانينيات، عطلت زيادة نسبة عضوية المرأة فيه، ولم تزد حصتها خلال الثمانينيات على أربعة مقاعد فقط، فضلاً عن تأجيل سن قوانين مهمة خاصة بنظامي الحضانة والنفقة وما إليهما.

ولكن مشاركة المرأة لم تنقطع أو تتوقف، وحين جرت المياه في الحياة السياسية، واتجه المجتمع مع حكم هاشمي رفسنجاني إلى المزيد من التحرر وتبني قضية تمكين المرأة، زاد عدد الأعضاء النساء في مجلس الشورى من 4 إلى 13 عضواً، وزادت التشريعات المتعلقة بالمرأة التي أقرها المجلس من 16 قانوناً في أول مجلس إلى 32 قانوناً في المجلس السادس المعروف بأغلبيته الإصلاحية، وانطوت تلك القوانين أيضاً على تغيرات كيفية، حيث سعى المجلس السادس إلى سن ما يمكن تسميته التمكين الاجتماعي للنساء.

وعدا المناصب التي يتم شغلها عبر آلية الانتخاب، فإن المرأة موجودة بقوة في جميع المؤسسات منذ نشأة الجمهورية الإسلامية، وكان تقدمها للأمام في الوظائف التنفيذية أسرع وأقل تعثراً من السلطة التشريعية.

إن وجود المرأة في مختلف المؤسسات الرسمية لم يحدث دفعة واحدة، فهو نتيجة لمطالبات دؤوبة ومستمرة من المرأة، كما هو نتيجة لتفاني المرأة في خدمة المجتمع، لاسيما بعد نشوب الحرب مع العراق؛ فقد شغلت النساء المواقع التي أخليت من الرجال بفعل الحرب، وأسبغ ذلك نوعاً من الشرعية على قيمة عمل المرأة في نظر المشككين في جدواه، كما منح المرأة ثقلاً أتاح لها المطالبة بالمزيد من المواقع، فسمحت السلطات، وعلى مدى زمني ممتد، بدخول النساء إلى مهن كانت حكراً على الرجال منذ العام 1979، كالقضاء (عام 1996)، والشرطة (عام 1998).

وتشير حالة المرأة الإيرانية إلى تأثير المعوّق الثقافي الذي ظل يحول دون تقدمها، فإذا تحسنت ظروف التعليم والعمل والإطار التشريعي، وقويت شوكة المؤسسات المدنية التي تدعم حقوق المرأة مع التسعينيات، ظلت مهن ومؤسسات مغلقة أمامها لاعتبارات ثقافية محضة، يعارضها عدد من رجال الدين والسياسيين. وبالتالي كان البناء الثقافي القائم سقفاً للمطالب، ارتطمت به طموحات النساء زالعاليةس، مثل الترشح لرئاسة الجمهورية.

ولذا، فإن الخطاب الرسمي في النصف الثاني من التسعينيات، في عهد محمد خاتمي، كان يؤكد حقيقة أن معركة المرأة الإيرانية هي بالأساس معركة مع التقاليد والقيم السلبية الموروثة.

المرأة والمؤسسات المدنية

لقد تطور المجتمع المدني في إيران بعد الثورة عبر مرحلتين رئيسيتين؛ أولاهما تغطي الحقبة التي تبدأ منذ نجاح الثورة وحتى نهاية الثمانينيات، وكان عمل التنظيمات والأنشطة النسائية المختلفة خلال هذه المرحلة يتمحور حول عملية التكيف مع المستجدات التي أحدثتها الثورة، فعنيت التنظيمات المختلفة بمساعدة المرأة على الوجود في الفضاء العام، وعاونتها على حل المشكلات التي تحول دون ذلك؛ فكان تأسيس دور الحضانة ورياض الأطفال لاستيعاب أبناء العاملات بمبادرة من هذه التنظيمات على سبيل المثال.

أما المرحلة الثانية من تطور المجتمع المدني، فقد بدأت مع التسعينيات، وسعت فيها الأنشطة المدنية المختلفة للأفراد والتنظيمات إلى تحسين نوعية حياة المرأة الإيرانية، عبر نقد الأوضاع القائمة، وهو الدور الذي قامت به أساساً الصحافة النسائية المستقلة أو

التابعة لتنظيمات غير حكومية. من جهة أخرى كانت الدعوة إلى تحسين نوعية حياة المرأة تتم عبر تطوير المرأة ذاتها، ورفع درجة وعيها بدورها وقيمته. وقد لعب الدور الأكبر في هذا الصدد عدد من التنظيمات النسائية من طريق الدورات التدريبية والتثقيفية.

وقد ساعد على تطور المجتمع المدني الإيراني عدد من العوامل، على رأسها الموروث التاريخي الحافل بالأدوار التي أدتها النساء في المجتمع، والسعي إلى تحسين ظروف النساء وأوضاعهن. لذا فإن تأثير الثورة الإيرانية في الواقع السياسي لا يعد مسألة حديثة أو طارئة على المجتمع.

ومن العوامل التي دعمت تطوير دور المرأة وتكريسه في المؤسسات غير الرسمية، وجود نخبة نسائية واعية من زوجات وبنات ساسة بارزين في مرحلة ما بعد الثورة، كبنات الإمام الخميني وهاشمي رفسنجاني، وغيرهن، ساهمن في دعم المجتمع المدني بإنشاء عدد من المؤسسات، وإصدار بعض الصحف، والدفع لوضع تشريعات لتقنين حقوق المرأة.

ولاشك في أن التطورات التي شهدتها البلاد بعد صعود خاتمي إلى السلطة، أسهمت في تنامي مشاركة المرأة السياسية، حيث شهدت إيران موجة من الانفتاح السياسي وأطروحات مختلفة حول ضرورة تحديث أسس النظام السياسي، بما يمكّنه من استيعاب جملة من التطورات التي مرت بها إيران منذ اندلاع الثورة. وهذا المناخ المنفتح صب في سبيل المزيد من تفعيل دور المرأة، وفتح آفاقاً جديدة لتكثيف دورها السياسي.

تعد مرحلة حكم التيار الإصلاحي أكثر الفترات التي توافق فيها الخطاب السياسي الرسمي والواقع الفعلي للمرأة في إيران، فقد ظل الواقع قبل ذلك أقل من مستوى طموح الخطاب السياسي.

وإن التطور الذي شهدته التنظيمات النسائية في المجتمع الإيراني ظل في إطار عدم مخالفة أهداف النظام؛ فقد تحركت تلك التنظيمات في الإطار الأيديولوجي للدولة، واستفادت من وجود الفكر الإصلاحي في السلطة. وكانت أهداف التنظيمات النسائية هي نفسها أهداف الإصلاحيين، الذين حصّنوا تلك الأهداف بسن التشريعات الداعمة لها، ليضمنوا أن وصول المحافظين إلى السلطة فيما بعد لن ينال من المكاسب التي حققتها المرأة ومؤسساتها المدنية.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذة الدكتورة

أمل يوسف العذبة الصباح

مجلة فصلية علمية محكمة

تعني بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية .. الخ (باللغتين العربية والانجليزية)

صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥

الأبواب الثابتة:

البحوث - التقارير - مراجعات الكتب

البيبلوجرافيا - باللغتين العربية والانجليزية

دولة الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية : ١٥ ديناراً للأفراد ، ٦٠ ديناراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات الي رئيس التحرير علي العنوان التالي :

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت .

ص . ب 17073 . الخالدية . الكويت . الرمز البريدي 72451 .

تلفون : 4833215 - 4833705 فاكس : 4833705 .

العنوان الإلكتروني : E - MAIL:JOTGAAPS@KUCO1.KUNIV.EDU.KW

موقع المجلة علي صفحة الإنترنت : Http://Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS